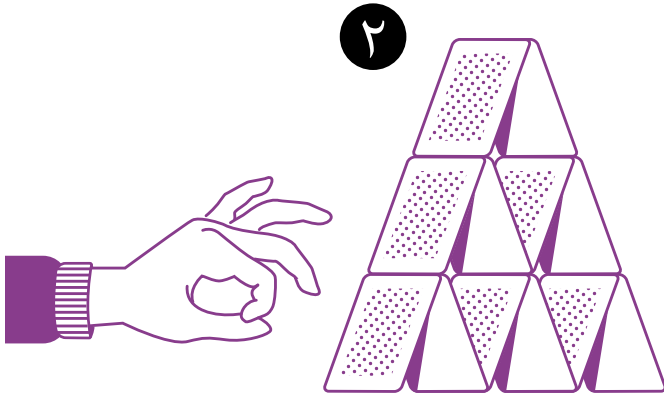


استراتيجيات المجتمع المدني لمكافحة الآثار السلبية الناجمة عن الأعمال التجارية للشركات

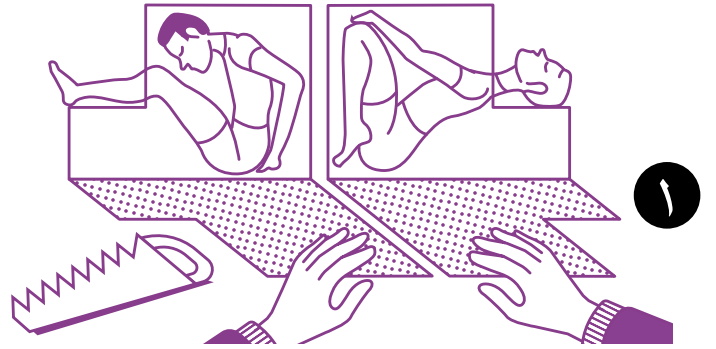
غالبًا ما يجد العمال والمجتمعات المحلية والنشطاء والمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية في جميع أنحاء العالم في مواجهة يومية مع الشركات جراء الآثار السلبية الناتجة عن أنشطتها التجارية ، ولكن عندما تحاول هذه الهيئات وهؤلاء الأشخاص إلى تحقيق العدالة ومساءلة الشركات عن انتهاكاتهما ، فغالبًا ما تفلت الشركات من المساءلة باللجوء لاستراتيجيات ملتوية لإنكار مسؤوليتها أو التهرب منها .

من خلال الجهود التي بذلتها الجهات الفاعلة للتغلب على هذه الاستراتيجيات اكتسبت خبرة لا بأس بها، واستطاعت تحديد الطرق الأنجع للتعامل معها، وغيرها من الأساليب غير الناجعة. وبالبناءً على التجارب التي راكمها النشطاء والمجتمعات والأكاديميون ، يقدم مشروع Mind the Gap مجموعة أدوات واستراتيجيات للمكافحة ، يتوفر إصدار أكثر تفصيلاً عنها على موقعنا على الإنترنت، بالإضافة إلى روابط تقدم أثلة على حالات عملية

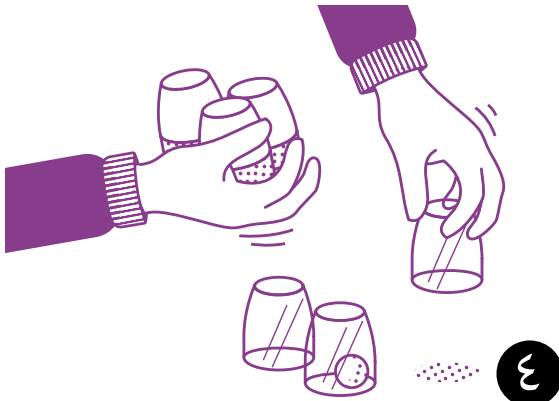
أربع استراتيجيات مضادة للمجتمع المدني



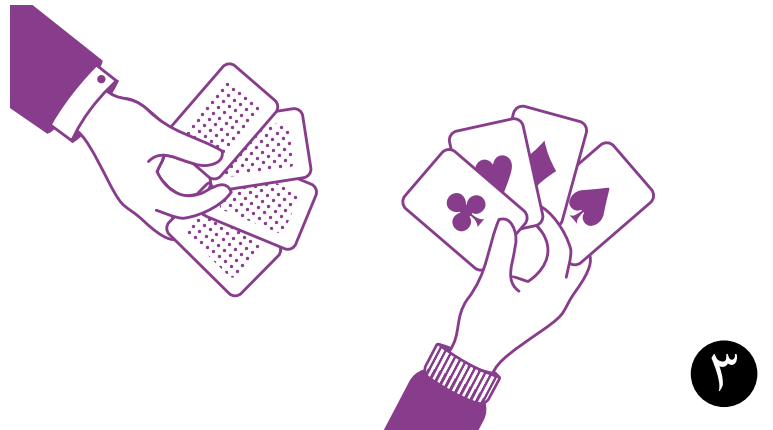
تحويل ميزان القوة



دحض الروايات التي تقدمها الشركات

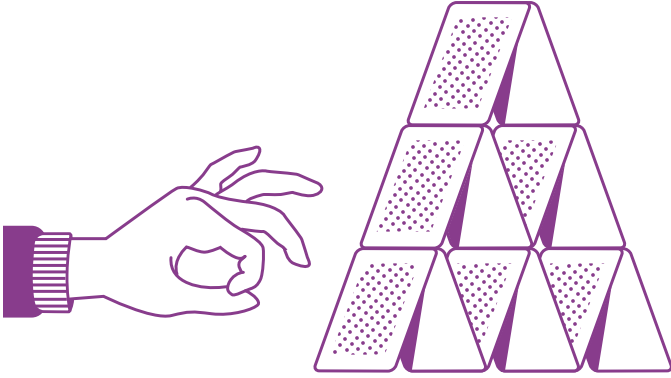


تعزيز معايير مساءلة الشركات



تبني استراتيجيات قانونية

الاستراتيجية المضادة رقم ٢ تحويل ميزان القوة



يعتبر الاختلاف الهائل في القوة بين الشركات متعددة الجنسيات والأشخاص المتضررين منها أحد الأسباب الرئيسية التي تساعد في إفلات الشركات من العقاب . فغالباً ما تستخدم الشركات سلطتها ونفوذها لإنكار مسؤوليتها أو تقديم تعويضات رمزية أو تجنب المساءلة القانونية، ولهذا فإن تحويل ميزان القوة لصالح المجتمعات المتضررة يعد أمراً بالغ الأهمية عند السعي إلى جبر الضرر.

هناك أربع طرق يمكن اتباعها لتغيير ميزان القوة

١ تسليط الضوء على القضية

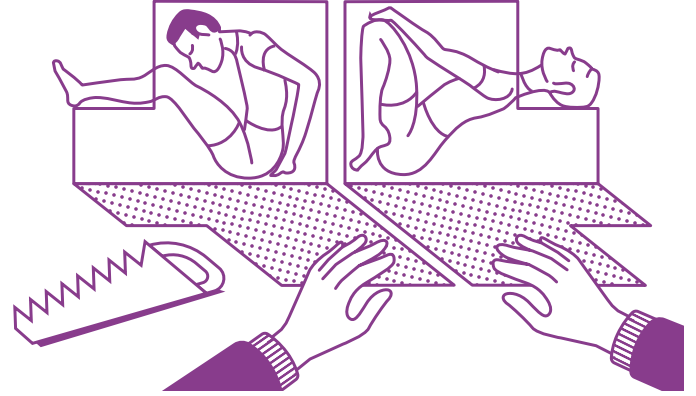
يمكن لتسليط الضوء على قضية ما أن يكون بمثابة وسيلة للأفراد والمجتمعات تساعدهم في السعي إلى إخضاع الشركات للمساءلة وجبر الضرر الناتج عن انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات البيئية. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يؤدي تحويل القضية من قضية محلية أو وطنية نطاق دولي أوسع إلى تغيير ديناميكيات القوة، حيث أن بعض الشركات تخشى على سمعتها على المستوى الدولي أو في البلدان الرئيسية.

٢ استخدام آليات الشكاوى الدولية

يمكن أن يساعد إحالة القضايا إلى آليات الشكاوى الدولية في تغيير الديناميكيات وتحويل ميزان القوة، خاصة عندما يكون ذلك جزءاً من استراتيجية مناصرة أوسع. تشمل آليات الشكاوى الدولية الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة والهيئات الإقليمية العاملة في مجال حقوق الإنسان وجهات الاتصال الوطنية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وآليات المساءلة التي تتبناها بنوك التنمية.

انتقل إلى الصفحة التالية

الاستراتيجية المضادة رقم ١ دحض الروايات التي تقدمها الشركات



تعتمد العديد من الاستراتيجيات الضارة التي تتبعها الشركات على تقديم رواية تنفي وجود أي علاقة لها بالآثار الضارة، وبالتالي تنأى بنفسها عن المسؤولية والمساءلة. من خلال دحض مثل هذه الروايات وفضحها قد يتمكن المجتمع المدني من لفت الانتباه إلى المسؤولية التي تتحملها شركة ما فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات البيئية.

هناك طريقتان يمكن اتباعهما لدحض الروايات التي تقدمها الشركات

١ إجراء بحث لدحض هذه الروايات وتفنيدها

عندما تقوم إحدى الشركات بنشر بيان تنفي فيه روايات الضحايا على خلاف الوقائع الدامغة، فيمكن أن يساعد البحث الذي يهدف إلى دحض مثل هذا البيان وتفنيده في منع الآخرين من قبول الرواية التي تقدمها الشركة. يختلف هذا البحث عن البحث في الأضرار التي تسببها الشركة، فهو ينظر على وجه التحديد في الأسباب التي تدعي الشركة أنها تنفي مسؤوليتها عن الأضرار.

٢ تغيير طريقة تقديم المسألة

عند الطعن في الرواية التي تقدمها شركة ما، فيمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تعزز القضية التي تدافع عنها من خلال إظهار أن المشكلة تكمن في الطريقة التي تعتمد عليها الشركة في تقديم المشكلة، ما سيدفع الشركة إلى اتخاذ موقف دفاعي. يتضمن هذا تسليط الضوء على وجه الإشكال في إنكار الشركة أو ادعائها بجهلها بالمسألة ولفت الانتباه إلى ما كان يتوجب على الشركة معرفته أو فعله.

٣ استهداف الجهات الفاعلة ذات التأثير على الشركة

يمكن أن يساعد استهداف الجهات الفاعلة الأخرى ذات النفوذ أو التأثير على الشركة في تغيير ديناميكيات القوة والضغط على الشركة لتغيير سلوكها أو معالجة مشكلة ما. قد تشمل هذه الجهات الفاعلة الأخرى العملاء التجاريين (مثل تجار التجزئة والعلامات التجارية التي تشتري من الشركة) والبنوك والمساهمين الأفراد والمستثمرين المؤسسيين (مثل مديري صناديق التقاعد).

٤ توسيع النشاط المجتمعي وتضخيمه

الاستراتيجيات المضادة التي تستخدمها المجتمعات المتضررة غالباً ما تستفيد من التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والنقابات العمالية والناشطين، ويكون التعاون مفيداً بشكل خاص عندما تقوم شركة ما بتقويض نشاط المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمعات بشكل فعال.

الاستراتيجية المضادة رقم ٣ تبني استراتيجيات قانونية

يمكن اتباع الاستراتيجيات القانونية باستخدام الطرق الثلاث التالية

١ إقامة الدعوى القانونية في موطن الشركة المعنية

بالنسبة للأشخاص الذين تتضرر حقوقهم أو الذين يتعرضون لضرر بيئي تسببت فيه شركة ما، فإن رفع دعوى قانونية في موطن الشركة يمكن أن يكون وسيلة فعالة لمحاسبة الشركة.

٢ اللجوء إلى الإجراءات القانونية لإجبار الشركة

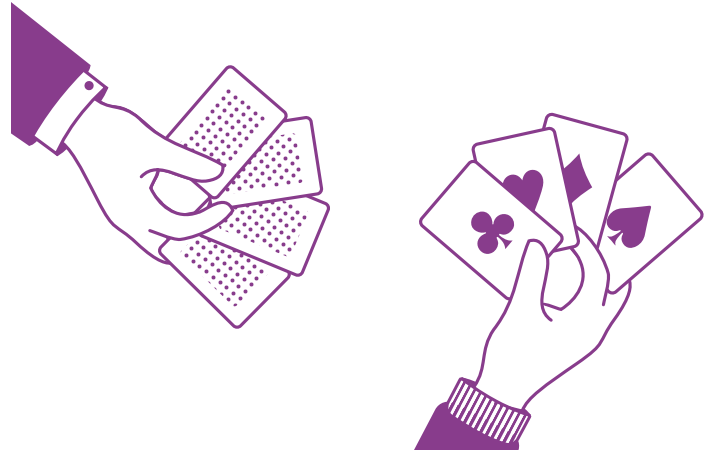
المعنية على الإفصاح عن المعلومات

قد يكون إجبار الشركة على الإفصاح عن المعلومات من خلال رفع دعوى قانونية مفيداً لمواجهة الاستراتيجيات الملتوية التي تتبعها الشركة، والتي يعتبر فيها امتلاك المعلومات أحد أشكال القوة.

٣ مواجهة الدعاوى التي ترفعها الشركات ضد

الحركات العامة

تلجأ الشركات التي تواجه انتقادات من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بشكل متزايد إلى رفع دعاوى قضائية مسببة تسمى الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد الحركات العامة. يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني مواجهة هذه الدعاوى القضائية بموجب القانون الوطني وبمساعدة الائتلافات المناهضة للدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة.



عندما يحد النشاط والعمال والمجتمعات ومنظمات المجتمع المدني أنفسهم في مواجهة قانونية مع شركة قوية متعددة الجنسيات، تكون الغلبة في الكثير من الحالات للشركات، لكن استخدام القانون يمكن أن يكون بمثابة وسيلة فعالة لمواجهة الاستراتيجيات الملتوية التي تتبعها الشركات.

الاستراتيجية المضادة رقم ٤ تعزيز معايير مساءلة الشركات

هناك طريقتان للنهوض بمعايير مساءلة الشركات

١ تحويل المعايير غير الملزمة إلى قوانين صارمة

لطالما دافعت تحالفات المجتمع المدني عن معايير مساءلة الشركات الدولية، فبعد انتزاع الاعتراف بالمعايير المهمة المطبقة على الشركات في مجالات مثل حقوق الإنسان والبيئة وحقوق العمال والشفافية المالية، يعمل نشطاء المجتمع المدني بشكل متزايد على تحويل هذه المعايير (التي لا يمكن إنفاذها قانوناً) إلى قوانين صارمة.

٢ دمج مساءلة الشركات في القانون

بالإضافة إلى الأطر القانونية الناشئة التي تعالج بشكل مباشر تأثيرات الشركات على حقوق الإنسان والبيئة، تطبق معظم البلدان مجموعة من القوانين الأخرى (مثل القوانين المتعلقة بالتوظيف وحقوق العمال والصحة والسلامة ومكافحة الفساد والشفافية والحقوق المتعلقة بالأراضي وحقوق السكان الأصليين) التي يمكن أن تساعد أحكامها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على محاسبة الشركات على سلوكها.



يعتبر العمل على القضايا الفردية مهماً ولكنه ليس كافياً لمواجهة الاستراتيجيات الملتوية التي تتبعها الشركات. يتفق نشطاء المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني والمحامون والباحثون في جميع أنحاء العالم بشكل عام على أن أفضل استراتيجية مضادة هي تغيير القانون والمعايير التي تنظم سلوك الشركات - لسد فجوات الحوكمة والثغرات القانونية التي تسمح للشركات بإحداث الضرر وتجذب تحمل المسؤولية عن أفعالها وإهمالها.

المتاحة للجمهور ومن خلال المقابلات المتعمقة مع النشطاء والمنظمات غير الحكومية والمحامين الذين عملوا على قضايا مقامة ضد الشركات لسنوات عديدة.

مشروع MINDTHE GAP

شكر وتقدير

تم إطلاق مشروع Mind the Gap بمساعدة مالية من مؤسسة المجتمع المنفتح (OSF) وصندوق سيغريد راوزينج ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية. يتحمل ائتلاف المشروع وحده المسؤولية عن محتوى هذا المنشور ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يُنظر إلى هذا المحتوى على أنه يعكس آراء الممولين.

الرسوم التوضيحية Zeppa - تخطيط الصفحة Frans Schupp

عن مشروع Mind the Gap

يقوم مشروع Mind the Gap بمتابعة الشركات التي تتبنى استراتيجيات ضارة وملتوية في جميع أنحاء العالم ، إذ تهدف هذه الشركات من وراء ذلك إلى التهرب من المسؤولية عن الآثار التي الناجمة عن أعمالها على الناس والبيئة.

لتزويد نشطاء المجتمع المدني والمنظمات التي تعمل مع الأشخاص المتأثرين بالأضرار التي تتسبب بها الشركات، بمقترحات محددة للرد على استخدام الشركات لهذه الاستراتيجيات الضارة، عمل ائتلاف مشروع Mind the Gap على تطوير مجموعة أدوات الإستراتيجيات المضادة للمجتمع المدني. تجسد مجموعة الأدوات هذه التجربة الجماعية لائتلاف وشركائه والتي تتسم بالتنوع الإقليمي وتركز على القطاع والخبرة المتخصصة. تم تطوير الاستراتيجيات المضادة من خلال مراجعة المعلومات

